

## النقد اللغوي الدلالي وتعددية الاستعمال عند الباحثين العراقيين

### دعاء ضعيف فرج

قسم اللغة العربية, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة ذي قار, ذي قار, العراق

[doda.d.faraj@utq.edu.iq](mailto:doda.d.faraj@utq.edu.iq)

### أ.د عبد الرحمن فرهود جساس

قسم اللغة العربية, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة ذي قار, ذي قار, العراق

[dr-abdulrahman.farhud.jassas@utq.edu.iq](mailto:dr-abdulrahman.farhud.jassas@utq.edu.iq)

### الملخص :

جرى العرف الدلالي للكلمة العربية على سنن أن يكون للفظ الواحد معنى واحد يختص به دونما سواه, فتحفظ بذلك العربية أصلها, وتمنع اللبس فيها, فنتحقق لها بذلك غايتها من الإفهام والتأثير, لكن اثبات الشيء لا ينفي ما عداه, إذ حصل في العربية أن تكتسب اللفظ الواحدة أكثر من معنى, نتيجة لعوامل عدة أحكمت في دلالة تلك الألفاظ أمرها, وأجر عليها سننها, فكانت سبباً في دلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى. واللفظ والحال هذه يأخذ شكلين اثنين, فهو إما أن يدل على معنيين أو أكثر لا علاقة بينها, أو هناك علاقة مشتركة غير متضادة, وإما أن يدل على معنيين اثنين متضادين, فالأول يسمى بالمشترك اللفظي, والثاني بالتضاد.

يركز النقد اللغوي الدلالي على تحليل المعاني المختلفة للكلمات وفق السياق, ومدى تأثير ذلك على الفهم اللغوي. اهتم الباحثون العراقيون بتعددية الاستعمال الدلالي, فدرسوا العلاقة بين المعاني المركزية والهامشية للكلمات, ومعيارية الاستخدامات اللغوية, وتأثيرها في النصوص الأدبية. كما ساهم هذا النقد في تعزيز الدراسات اللغوية من خلال تقديم تحليلات دقيقة للاستعمالات الدلالية, وتنقية اللغة من الأخطاء.

الكلمات المفتاحية : التعددية الدلالية, التضاد, اللحن

## Linguistic Semantic Criticism and Multiplicity of Usage Among Iraqi Researchers

Doaa Dhaif Faraj

Department of Arabic Language, College of Education for Human Sciences, University of Thi Qar, Thi Qar, Iraq  
[doda.d.faraj@utq.edu.iq](mailto:doda.d.faraj@utq.edu.iq)

Prof. Dr. Abdul Rahman Farhoud Jassas

Department of Arabic Language, College of Education for Human Sciences, University of Thi Qar, Thi Qar, Iraq  
[dr-abdulrahman.farhud.jassas@utq.edu.iq](mailto:dr-abdulrahman.farhud.jassas@utq.edu.iq)

### Abstract

The semantic custom of the Arabic word has followed the tradition that a single word has one meaning specific to it alone, thereby preserving the origin of Arabic and preventing ambiguity, thus achieving its goal of conveying understanding and impact. However, the affirmation of something does not negate what is beyond it, as it has occurred in Arabic that a single word acquires more than one meaning, due to several factors that governed the semantics of those words and applied their traditions to them, causing a single word to signify more than one meaning. In this state, the word takes two forms: either it signifies two or more meanings with no relation between them, or there is a common, non-contradictory relationship, or it signifies two contradictory meanings. The first is called polysemy, and the second is antinomy.

Semantic linguistic criticism focuses on analyzing the different meanings of words according to context and the extent of its impact on linguistic understanding. Iraqi researchers have been interested in semantic usage multiplicity, studying the relationship between the central and peripheral meanings of words, the normativity of linguistic uses, and their impact on literary texts. This criticism has also contributed to enhancing linguistic studies by providing precise analyses of semantic uses and purifying the language from errors.

**Keywords:** Antonymy, Polysemy, The linguistic melody

## المقدمة

في خضم التوسع الكبير الذي شهده علم اللغة؛ برز علم الدلالة بوصفه أحد الحقول المعرفية الأكثر تعقيداً وتداخلًا مع غيره من التخصصات، مما جعله موضع جدل مستمر بين الباحثين حول طبيعته ومجالاته وحدوده المنهجية. وقد اتسمت كثير من البحوث اللغوية المعاصرة بتوظيف متفاوت لمفاهيم الدلالة وأطرها المعرفية، بين اجتهادات واعية، وسياقات إجرائية تستدعي وقفة نقدية متأنية. ويأتي هذا الفصل ليضيء على تلك القضايا الإشكالية المتعلقة بالمعنى، والسياق، والكلام، في ضوء المقاربات الدلالية التي استقر عليها الدرس اللغوي الحديث مع مسألة الأنساق المعرفية التي وظفت في تحليل النصوص وتفسيرها.

فعلم الدلالة هو علم المعنى، وهو "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر، والشيء الأول وهو الدال، والثاني هو المدلول، فكيفية دلالة اللفظ على المعنى عند علماء الدلالة باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، واقتضاء النص" (الرجاني، 1983). وتبعاً لهذا المنظور، تبلورت في البحوث اللغوية جملة من المقاربات التي حاولت تفكيك طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، كل بحسب ما تنتجه أدواته المعرفية ومنهجه الإجرائي. ولم يكن الانتقال من التصور الثابت للمعنى إلى فهمه كعملية ديناميكية إلا نتيجة لتحولات معرفية أعمق، مست الحاجة إلى توسيع أطر التحليل، وعدم الاقتصار على البنية الظاهرة للغة. وقد تراوحت هذه التصورات بين الانطلاق من النص نفسه باعتباره حاملاً لبنية دلالية مغلقة، وبين النظر إلى اللغة كحدث تداولي لا يفهم إلا من خلال شبكة العلاقات التي ينتجها ضمن سياق معين. ومن هذا التعدد نتولد الحاجة إلى مراجعة نقدية، تتساءل عما إذا كانت تلك الأطر قد أسهمت فعلاً في كشف المعنى، أم أنها أعادت إنتاجه ضمن تصورات قد تكون مقيدة أو غير مكتملة؛ لأن علم الدلالة يعني بدراسة "المعنى من حيث تطوره وتغيره عبر الزمن، ومن حيث علاقته بالبنية الصوتية والصرفية والتركيبية للكلمة" (زيدان، 85). كما أنه يشتمل على "دراسة معاني الكلمات، والتراكيب، والتغيرات الدلالية" (لاينز، 1980)؛ "بوصفه عنصراً لغوياً مرتبطاً بالسياق، ويشمل المعاني المعجمية والتركيبية، وما يطرأ عليها من تغير" (مختار، 1998).

وقد حظي علم الدلالة بأهمية واسعة في البحوث النقدية، لأن قضاياها تفتتح على عالم معرفي عماده البحث عن حياة المعنى استناداً إلى الصوت والصرف والنحو، وليس أدل على ذلك من مفهوم تتبع الدلالات والإشارات الصوتية والنحوية في القرآن الكريم مع علماء التفسير، بهدف الوصول إلى المعنى الدلالي لألفاظه، لأنه "من غير الوعي الدلالي، لا نستطيع وضع مصطلح علمي دقيق أو تفسير معنى تراثي متحول" (التييس، 1966)؛ كما أنه "لا يمكن تفسير كتاب الله من غير الرجوع إلى علم الدلالة؛ لأنه الوعاء الذي يبين كيف نفهم الكلمة في ضوء السياق" (الطاهر، 1984).

وتبعاً لهذا الاتساع في المفهوم، تبرز إشكالية التعامل مع المعنى بوصفه معطى جاهزاً في بعض البحوث اللغوية، دون تفكيك حقيقي لألياته أو مساءلة لمصادر إنتاجه. كما أن الانفتاح الواسع لعلم الدلالة على مستويات لغوية متعددة قد أوقع عدداً من الدراسات في خلط منهجي، تم فيه تداول المفاهيم الدلالية بمعزل عن سياقاتها النظرية الأصلية، أو توظيفها بشكل تجزيئي لا يراعي تداخلها مع باقي البنى اللغوية. من هنا تبدو الحاجة ماسة إلى قراءة نقدية تتعد عن النقل المباشر للمفاهيم، وتسعى بدلاً من ذلك إلى فحص ما إن كانت الأطر المعرفية التي استعانت بها تلك البحوث قد أحاطت فعلاً بتعقيد الظاهرة الدلالية، أم أنها اختزلتها في نماذج مسبقة لا تسمح برؤية المعنى إلا من زاوية واحدة.

وفي هذا المضمار الدلالي وقف بعض الباحثين في حقل دراستهم النقدية على بيان تفاصيل هذه الظاهرة الدلالية، ضمن وقفات قد شابها بعض الأشكال من مناح متعددة، فلا بد والحال هذه أن تكون عرضة للنقد. وفي ضوء ما سبق سيتناول هذا البحث موضوع النقد الدلالي بالتحليل والتقصي، عبر محورين أساسيين: يتضمن المحور الأول (التعددية الدلالية) في حين يركز المحور الآخر على (السياق وأثره الدلالي).

## التعددية الدلالية على مستوى الاشتراك العام

تعد ظاهرة الاشتراك اللفظي من أكثر الظواهر اللغوية تعقيداً وتأثيراً في توجيه المعنى، إذ تنطوي على التباس دلالي يمكن أن يثري السياق أو يضلّل الفهم، إذا لم يُقرأ في ضوء المقاصد النصّية والسياقات المحيطة. وقد لفت هذا التداخل بين اللفظ والمعنى انتباه العلماء منذ القدم، فانكبوا على دراسته بعمق، خاصة في النصوص القرآنية التي لا تحتل اللبس (السيوطي، 1998). ومن هنا، بات الاشتراك اللفظي مبحثاً جوهرياً في الدراسات الدلالية والنقدية، لما له من أثر في تحديد دقة المعنى، وضبط المفهوم، وتجليه مراد المتكلم. وفي هذا السياق، برزت جهود الباحثين المعاصرين في رصد تجليات الظاهرة وموقعها من قضايا الترادف، والغموض، وتعدد الدلالة.

وتمثّلت جهود الباحثين العراقيين في الاعتناء بمفهوم (الاشتراك اللفظي) الذي عالجه العرب القدماء في تتبعهم لأثر المعنى في القرآن الكريم، إذ كانت دراسة معاني القرآن هي هدفهم الأسمى في ترسيخ دعائم الدين، ولذا برز علم الفقه وتصدر جهود أهل الشريعة. والمشتراك اللفظي هو "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وجد من الموجدة ووجدان الضالة. وهنا نلّف في نقاط ائتلاف لما ذهب له علماء اللغة والأصول واللسانيين، ما تعلق بالترادف والمشتراك اللفظي، على أننا نقف على الترادف من باب القائلين به باعتباره أنه لاقي شداً وجذباً في الساحة اللغوية قدامى ومحدثين عرباً وغرباً، وكذا المشترك اللفظي، فكيف يؤثر ذلك في غموض المعنى وغوره عن الأفهام، وقد ذهب الأمدي في الوقوف على أهمية الغموض الذي يوحيه اللفظان المترادفان وكيفية تبين ذلك من جانب التركيز على اللفظ المتداول والمعروف" (عليوي، 202).

ورغم القيمة العلمية في ربط الاشتراك اللفظي بجهود القدماء في تفسير النصّ القرآني، إلا أن الطرح لم يخل من بعض التعميم، خاصة في مزج مفهومي الترادف والاشتراك دون تدقيق منهجي واضح بينهما. وقد وضحت الباحثة (جنان العقيد) موقف الطبري صاحب مدونتها من الظواهر الدلالية بشكل عام قبل أن تعرج على ظاهرة الاشتراك اللفظي، فقالت: "أما موقف الطبري من تلك الظاهرة الدلالية التي تتعلق بالدلالة اللغوية للألفاظ، فيتجلى في تأييد وقوعها في النصوص القرآنية ببيان الوجوه المختلفة لدلالة اللفظة والإطناب في ذكرها والإشارة إليها في المواضع الواردة فيها من التفسير، حتى ليظن القارئ لها أنه في تفصيله لها واحداً من أصحاب المعاجم كالأزهري والجوهري والفيروزبادي ... وهو ما يشعّرنا بعناية المفسرين واهتمامهم البالغين بالمباحث الدلالية التي تعد الأساس الذي ارتكز عليه المفسرون في تفاسيرهم، والسبيل لفهم النصوص القرآنية" (العقيد، 2007).

وبذلك ركّزت على منهج الطبري في معالجة النقد الدلالي فوضّحت آلياته القائمة على التفسير المعجمي للمفردة، وفي ذلك بينت وجوه الاشتراك اللفظي إن وقعت على دلالة لفظ بعينه. فعالجت المسألة انطلاقاً من بعدها العام والشمولي، بحسب ما جاء به منهج (الطبري) الذي اتخذته نموذجاً معرفياً لحل إشكالية دراستها. ونجد أنه يُسجل للباحثة جنان العقيد معالجة جادة لجهود الطبري في ظاهرة الاشتراك اللفظي، متوخية إبراز منهجه الدلالي الذي يجمع بين التفسير المعجمي والتأويل السياقي. وقد وفقت في إظهار قدرة الطبري على التفصيل في وجوه المعاني، بما يُشبه عمل المعجميين، مما يعكس عمق العناية القديمة بالمباحث الدلالية، كما نجحت في بناء طرحها من زاوية شمولية ربطت من خلالها المنهج التراثي بأفق التحليل الدلالي المعاصر. وبينت الباحثة ميثاق عباس زهير الخفاجي أن "التطور اللغوي عامل من العوامل التي أثرت على النقد اللغوي، ولتطور الدلالة وتغيرها في اللفظ طرائق مختلفة كثيرة، نص عدد من الدارسين على أهمها تخصيص المعنى أو التضييق فيه وهو ما وضع في الأصل عاماً ثم خص في الاستعمال ببعض أفرادها، أو هو أن تقصر الدلالة العامة على بعض أجزائها فيضيق شمولها بحيث يصبح مدلول الكلمة مقصوراً على أشياء أقل عدداً مما كانت عليه الكلمة في الأصل" (الخفاجي، 2006).

وتظهر هذه الباحثة وعياً دقيقاً بأثر التطور اللغوي في توجيه الدلالة وفعاليتها في الحقول النقدية، وقد أحسنت في تناول آلية تخصيص المعنى بوصفه مظهرًا من مظاهر تغير الدلالة. ويُعدّ هذا الطرح امتداداً لجهود علمية تسعى إلى تفسير العلاقة بين استعمال اللغة وتحولاتها التاريخية. ومنهج هذه الباحثة من حيث التطرق إلى القضايا الدلالية ينطلق من عامها إلى الخاص الذي عرضته بالحديث عن ظاهرة تعميم المعنى، بحيث تشترك الألفاظ في دلالاتها، فجاء في بحثها:

"التعميم في المعنى أو التوسع فيه وذلك بأن يتوسع في معنى اللفظ ومفهومه فيُنقل من معناه الخاص الذي يدل عليه إلى معنى عام شامل. فالمعنى القديم يكون أضيق من المعنى الجديد الذي يجعل عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمال الدلالة" (الخفاجي، 2006).

والتعميم في المعنى هو من الظواهر الدلالية التي تنتش بها اللغة، وتتطور، وهو ظاهرة أوجدتها اللهجات المحلية في اللغة العربية (أنيس، 1992)، كأن تعمم لفظة كتاب على الكتاب الورقي والالكتروني، ولفظة جذر على النبات وعلوم الرياضيات، والطبيعة لتشتمل على النبات والحيوان والهضاب والسهول (الخفاجي، 2006).. وهذه الأمثلة لم يعرج عليها الباحثون في الإشارة إلى التوسع في المعنى الدلالي، لأنهم وقفوا عند حدود أراضية المدونات العلمية التي يعالجونها.

ونجد أن الباحثة قدمت معالجة منهجية تستحق الإشادة، إذ انطلقت من العام إلى الخاص في تناولها لظاهرة تعميم المعنى، وهو مسلك يضمن إحاطة شاملة بالظاهرة الدلالية قبل تفصيلها. وقد أحسنت في شرحها التوسع من الخاص إلى العام، ما يفتح أفقا لفهم التبدلات الدلالية في ضوء التحولات الثقافية والاجتماعية.

وقد بينت الباحثة (زينب طه إبراهيم) عوامل تطور الدلالة فقالت "عوامل مقصودة متعمدة، كقيام المجامع اللغوية والهيئات العلمية كما في وجود الحاجة إلى خلق دلالات جديدة على بعض الألفاظ المعتادة وموت دلالة قديمة حلت محلها دلالات استحدثت على بعض الألفاظ والتي تتطلبها الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. وهناك عوامل أخرى لا شعورية، تتم دون عمد أو قصد ومنها ما يكون كالسياق المضلل الذي نسمعه في الكلمة لأول مرة، فعند سماعنا لجملة نرى أن الكلمات تفسر بعضها البعض فإذا وجدت لفظه أو كلمة غير مألوفة لنا ودائماً يكون في فترة من الفترات كلام غير مألوف لم نعهد سماعه من قبل وطبيعة حالنا نحاول تفسيره، وقد نحصل على فكرة قد تكون خاطئة ولكنها تصحح في غالب الأمر؛ لأن هذه الكلمة أو اللفظة قد تصادفنا مرات عدة في أكثر من جملة وعلى هذه الشاكلة قد يثبت المعنى الذي يذكر في كل جملة وهناك ألفاظ وكلمات محدودة الاستعمال" (الخفاجي، 2006).

وقد قدمت هذه الباحثة تفسيراً علمياً للظاهرة اللغوية لتعميم المعنى، فصوبت وجهة التعميم في أنها تأخذ عن خطأ ويتم التداول باللفظ، كما أشارت إلى المفاهيم الاجتماعية، ودورها في تعميم المعاني والدلالات، وهذا يبين لنا مدى تعمقها في الطرح النقدي للقضية التي عادت إلى جذورها، وأسبابها في تقديمها وتفسيرها.

ويحسب للباحثة (زينب طه إبراهيم) قدرتها على دمج البعدين الاجتماعي والنفسي في تفسير تطور الدلالة، حيث فرقت بدقة بين العوامل المقصودة، والعوامل اللاشعورية التي تسهم في إعادة إنتاج المعنى وتوسيع دائرته. وقد وفقت في الإشارة إلى أثر الاستعمال التراكمي والتفاعل التداولي في تثبيت دلالة الألفاظ الجديدة، وهو طرح يثري النظرية الدلالية من جهة علاقتها بالاستخدام الفعلي. غير أن دراستها كانت ستغدو أكثر عمقاً لو دعمت رؤيتها بأمثلة تطبيقية معاصرة توضح كيف غير السياق الاجتماعي أو الإعلامي من حمولة بعض الألفاظ المتداولة، لتبين بذلك الديناميكية الفعلية للغة في محيطها الحي. ومع ذلك، يبقى جهدها لافتاً في تتبع الجذور وتحليل الظواهر بوصفها ناتجا لحركة المعنى لا لجموده.

ونتبين مما سبق أن جهود الباحثين في معالجة ظاهرة المشترك اللفظي لم تكن منغلقة على التوصيف المعجمي فحسب، بل انفتحت على أبعاد تفسيرية وتأويلية تراوحت بين الدقة المنهجية، كما في عمل (جنان العقيد)، والرؤية التجديدية التي قدمتها (ميثاق الخفاجي) و(زينب طه). وقد ركزت هذه الجهود على العلاقة بين تطور المعنى وتوسعه في ضوء الاستعمال والتداول، ما يعكس وعياً نقدياً متنامياً بطبيعة اللغة الحية وتحولاتها، ويؤكد في الوقت نفسه أن المشترك اللفظي لم يكن ظاهرة لغوية منعزلة، بل أداة كشف ساعدت في استقراء أثر السياق والزمن والمجتمع في بناء الدلالة وتوجيهها.

### التعددية الاستعمال الدلالي على مستوى الاشتراك المتضاد

النضاد في اللغة العربية يُعرف بأنه العلاقة بين كلمتين تحملان معنيين متقابلين أو متعاكسين، مثل: "الليل" و"النهار"، "الحر" و"البرد". "وقد تناول اللغويون العرب هذه الظاهرة بتفصيل، حيث أشار أبو الطيب الغوي إلى أن: "ضد كل شيء ما نفاه، نحو: البياض والسوداء، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضداً له" (أبو الطيب، 2012).

ويُعدّ التضاد من الظواهر الدلالية الغنية، لما لها من دور جوهري في توسيع أفق المعنى، وتكثيف الدلالة، وبناء التباين الدقيق بين الألفاظ. فالعلاقة بين الكلمتين المتضادتين لا تفهم فقط من جهة التباين بل من جهة السياق الذي يُحدّد المعنى المراد ويُرجّح إحدى القراءتين. ومن هنا، فقد انصب اهتمام الباحثين المحدثين على هذه الظاهرة بوصفها مدخلاً تحليلياً مهماً لفهم بنية المعنى في النصوص، واستكشاف التفاعلات بين الألفاظ والدلالات التي تنبني على المفارقة، والتناقض، والتقابل. وفيما يلي عرض لجهود عدد من الباحثين الذين تناولوا التضاد بوصفه أداة دلالية محورية في تحليل اللغة وتفسير الخطاب.

#### نظرة الباحثين إلى التضاد:

وضّحت الباحثة جنان العقيد، مفاهيم التضاد بقولها "الضد في اللغة: النقيض والمقابل، وحدها أبو الطيب اللغوي بقوله: "الأضداد جمع ضدّ، وضد كل شيء ما نفاه، نحو: البياض والسود، والسّخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضدّاً له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليساً ضديّين وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد، إذ كان كل ضدين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين" (أبو الطيب، 2012).

وهذه الباحثة عرّجت على مفاهيم التضاد بحسب ما جاء به صاحب مدونتها، لتبين الفروقات بين الأضداد، من خلال التعريف والتقديم، دون أن تبني رأياً خاصاً بها حول ظاهرة التضاد، وأهميتها في اللغة العربية، ومثالنا على ذلك أنّ الضدّ يثبت حسن الشيء أو قبحه استناداً إلى المعنى، فالأول لا بدّ أن يكون مقبولاً حسناً والثاني نقيضه في الحسن والقبول.

ويبدو أن اقتصار الباحثة على نقل المفاهيم التراثية للتضاد دون أن تُعّملها في سياق تحليلي خاص بها، يفقد الطرح بعضاً من عمقه النقدي، خاصّة في ظلّ غنى الظاهرة وإمكاناتها الدلالية الواسعة في اللغة العربية. فالنقل في ذاته، وإن كان مهماً في تأصيل المصطلح، لا يغني عن الموقف التحليلي الذي يُبرز وظيفة التضاد في تشكيل المعنى وتوجيهه. كما أن إغفالها عن إبراز دور التضاد في البنية الجمالية والمعنوية للخطاب يُعدّ تفويتاً لفرصة مهمة في الربط بين المستوى الدلالي والبلاغي. إذ لا يُنظر إلى التضاد على أنّه مجرد تقابل لغوي، بل هو عنصر دلالي حيوي يُكسب الكلام قوة في الإيضاح والتبني، ويُعمّق المعنى من خلال إبراز التناقضات المفهومية. لذلك، فإنّ تناول الظاهرة دون رأي تحليلي خاص يبقّيها في دائرة العرض المعجمي، ولا يرقى بها إلى مستوى التفسير والتأويل الذي يتطلّبه النقد الدلالي الحديث.

وقد تطرّقت الباحثة (بان داود سليمان عبيد) في رسالتها المعنونة "بكتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) في ضوء النقد اللغوي"، إلى التضاد، من غير أن تستهل عنوانها بتقديم يوضّح ظاهرة التضاد وأهميتها في النقد الدلالي، بل بدأت باقتباس، فأوردت: "عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: في صدقة النخل: ما سقي منه بعللاً ففيه العشر (الهرودي، 1984). قال أبو عبيد -: قال الأصمعي: البعل: ما شرب بعروقه من الأرض من غير سقي سماء ولا غيرها، فإذا سقته السماء، فهو عدي" (سليمان، 2013).

وهذا الاقتباس في موضع الاستهلال في البحوث يسيء إلى المنهجية العلمية، فكان الأجدر بالباحثة أن تبدأ بتعريف التضاد، لغة واصطلاحاً، ومن ثم تبين أهميّة التضاد، وبعدها تعالج المسألة، كأن تورد أولاً: **التضاد لغة:** (وتعرّف التضاد عند أكثر من معجمي، مثلاً عند ابن فارس (بن فارس، 1979)، وابن منظور (ابن منظور، 1993).

وتبين رأيها في التعاريف اللغوية، ومن ثم تنتقل إلى **التضاد اصطلاحاً**، بأنه: "الجمع بين المتضادين، أي معنيين متقابلين في الجملة" (ابن المعتز، 1990).

وتورد رأي آخر في أنّ "الضدّ يقع على معنيين متضادين، ومجرّاه مجرى الند؛ يقال: فلان ضدي؛ أي خلافي، وهو ضدي، أي مثلي" (قطرب، 1984). ومن ثم تعرّج على تعريفها لهذه الظاهرة، قبل أن تعالجها. وتعرّج في ثالثاً على رأي صاحب مدونتها، وعلى أثر التضاد في المعنى.

ويؤخذ على الباحثة (بان داود سليمان عبيد) غياب التمهيد النظري الضروري في تناولها لمفهوم التضاد، إذ افتتحت دراستها باقتباس مباشر من المتن دون تقديم تأطير علمي يوضح الخلفية المفهومية للظاهرة، أو يبرر سبب اختيارها لهذا المدخل. وهذا الإغفال يُعدّ إخلالاً بالمنهجية البحثية. كما أن عدم إبداء الباحثة لرأيها الخاص في المسألة يجعل الطرح أقرب إلى النقل منه إلى النقد، وهو ما يحّد من فاعلية البحث الدلالي الذي يُفترض أن يكون قائماً على التحليل والموازنة بين الرؤى، والأسوأ من ذلك أن غياب المعالجة الوافية لظاهرة التضاد في الشعر



العربي، رغم غناها الدلالي والجمالي، ما يُعدّ تغافلاً عن أحد أهم مسالك التعبير في اللغة العربية، حيث يشكل التضاد وسيلة رفيعة في إبراز المفارقة، وتكثيف المعنى، واستدعاء المقابل. وعليه، فإن تناول الباحثة بدا غير مكتمل البنية، ويحتاج إلى إعادة ترتيب في أولوياته وأدواته، ليتسق مع متطلبات البحث الدلالي النقدي ويُقدّم قيمة معرفية أوسع.

ويتضح من خلال ما تقدّم أن جهود الباحثين في تناول ظاهرة التضاد جاءت متفاوتة من حيث المنهج وال طرح، فبين من اكتفى بالنقل دون تحليل، ومن أحسن التأصيل لكنه أغفل التطبيق، تطلّ الحاجة قائمة إلى دراسات تجمع بين الإحاطة النظرية والرؤية النقدية الواعية. فالتضاد ليس مجرد تقابل لغوي، بل أداة دلالية فاعلة في بناء المعنى وتوجيهه (قطرب، 1984). ومن هنا، تُصبح معالجته علمياً مدخلاً لفهم أعمق للبنية اللغوية والدلالة النصية في اللغة العربية.

### اللحن وأثره الدلالي

يؤدي اللحن إلى تغيير المعنى نتيجة للفظ الخاطي الذي يتجه باللفظة إلى معانٍ جديدة، تُفسد تناول المعنى الأول. وظاهرة التلحين قديمة مع العرب، يقدم جهود علماء نهضوا ليشيدوا البناء التحويلي وفق قواعد الكلام الصحيح، لعدم المساس بقسوة كلام الله، والوحي الذي نزل على نبينا محمد-صلى الله عليه وسلم-، بآيات القرآن الكريم. فلما "اختلط العرب بالعجم شاع اللحن في الكلام العربي، وشاع اللحن أيضاً في القرآن الكريم بين الصبيان والمؤدّين، فاضطر المسلمون أمام هذه الظاهرة الخطيرة أن يضبطوا المصاحف بالنقط، والشكل حتّى يصحّح الناس قراءتهم على ضوئها" (ياسين جاسم، 2006).

وقد "اعتمد التحويون في تلحين القراء على جملة من الأسباب، منها أنهم كانوا يحتكمون إلى قواعدهم التي قعدوها هم، أو قوانينهم التي سنوها، فرد البصريون قراءات متواترة، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهي قراءة ابن عامر، وكالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهي قراءة حمزة" (ياسين جاسم، 2006).

واللحن من الظواهر الصوتية-الدلالية التي تشوه المعنى، فتنتقل بالدلالة من كلام مقصود، إلى آخر مفهوم بحسب اللفظ الملحن، دون أن يكون دالاً على الغاية وهي التوصل بشكل صحيح مع الآخر. وقد قيل: "لما كانت تلاوة القرآن الكريم تلاوة مجودة أمراً واجباً وجوباً عينيّاً على كل من يريد أن يقرأ شيئاً من القرآن الكريم، إذن فيصبح اللحن فيه حراماً، والتحريف فيه إثماً. وعلى هذا ينبغي لقارئ القرآن الكريم أن يعرف اللحن ليتجنبه" (نصر)، وكيف يتجنب فساد معاني قوله تعالى،-نعوذ بالله من ذلك-.

وظاهرة اللحن حظيت باهتمام الباحثين المعاصرين ممن نتناول مدوناتهم في بحثنا، ومنهم "زينب طه إبراهيم" التي عالجت في رسالتها المعنونة بالنقد اللغوي في حواشي الغواص لأوهام الخواص للحريري (المتوفي 516هـ) لابن بري وابن ظفر والجواليقي، فطرقت إلى مفهوم التلحين تحت عنوان الظواهر السلبية التي تمّ التعاطي معها بعلمية وحرص وصفته بالإيجابي، فقالت: "إن لظهور اللحن في الوسط العربي آثار سلبية، قامت بتشويه السليقة العربية والدقّ السليم، فأصبح لحن النطق مستساغاً محبباً بما لا يتوافق مع الكلام العربي وسننه ولغته وقواعده، مما أدى إلى دفع العلماء إلى التفكير في كيفية حفظ لغة القرآن وصيانتها من التحريف والتزييف فجمع منبعثين منهم إلى هذه المهمة فكونت آثاراً إيجابية خدمت العربية. فقام أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) بنقط المصحف الشريف نقط إعراب بمداد يخالف مداد الكتابة في مواضع من الحرف الأخير في كل كلمة تختلف باختلاف الفتحة والكسرة والضمّة لكي تحفظ لغة القرآن من هذه الظاهرة التي صارت تنتشر ونسمعها في كتاب الله وعلى ألسنة الناس" (إبراهيم، 2021).

ولقد عالجت الباحثة في دراستها ظاهرة اللحن وأثرها الكبير على تغيير المعنى اللغوي، مشيرة إلى دور العلماء في الحفاظ على لغة القرآن الكريم وضبط القراءة السليمة. ويظهر هذا الجهد البحثي اهتماماً عميقاً بقضية الحفاظ على نقاء اللغة العربية، خاصّة في النصوص المقدسة، من خلال آليات منهجية مثل النقط، والشكل، وضبط القواعد اللغوية. إلا أنه كان من المفيد توسيع النقاش ليشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى انتشار التلحين، وكيف تأثرت اللغة في سياقات أخرى خارج النصوص الدينية، مثل الأدب العربي المعاصر، لأنّ هذا التوجه يمكن أن يفتح المجال لدراسة أكثر شمولاً حول تأثير التلحين في العصر الحديث وكيفية معالجته.

و"لا شك أن عدم ضبط أحكام الوقف والابتداء في التلاوة والأداء يذهب بالقارئ والسامع في المعنى بعيداً، خاصة إذا وقف مواقف منكراً، أو تعثر في ابتداء قبيح. وأمثلة هذا كثيرة جداً، ومنها: الوقف على قوله تعالى: {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ}، والبعد بقوله تعالى: {وَيَأْتِيَكُمْ أَنْ تَوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ} (الكريم). ولا يخفى ما فيه من قلب المعنى المراد لصدّه" (الغلي، 2021).

وقالت الباحثة "زينب طه إبراهيم" أن ظاهرة اللحن التي تمّ معالجتها على ثلاث مراحل صنفتها في:

○ **مرحلة وضع القوانين:** "إنّ اللحن من الظواهر السلبية التي أثرت على اللغة العربية بشكل كبير مما أدى ودفع علماء النحو إلى القيام بوضع قوانين وضوابط قياسية التي على أساس هذه الضوابط يكون الكلام صحيحاً قياسياً سالماً" (إبراهيم، 2021).

وهذه الباحثة في تناولها لمفهوم وضع القوانين النحوية لم تعرّج إلى تاريخ هذه المسألة مع العرب، وآراء العلماء فيها، ومن ذلك اختلافهم حول قضية نشأة اللحن؛ "فمنهم من قال إلى أن بداياته كانت منذ العصر الجاهلي، بينما نجد من ينسبونه إلى عهد الفتوحات الإسلامية في صدر الإسلام، وقد نفى الأغلبية وقوع اللحن في العصر الجاهلي لأنهم يرونه عاملاً مَخْلاً بالفصحاة، ويحاولون توجيهه على أنه لغة شاذة أو نادرة" (خليفة، 2021).

وهذا ما نوافق عليه من حيث الاتجاه إلى وضع حدّ لظاهرة اللحن بعد فساد الألسن مع لفظ آيات القرآن الكريم بشكل خاطئ، وليس قيل، لأنّ قيل ذلك كانت الفيان من غير العرب يحفظن أشعار العرب، ويردّنها في مجالس الخمر، ولم تذكر مراجع تلك الحقبة الغابرة عن أي تحريف ظهر في نطقهم يفسد المعنى.

○ **مرحلة وضع المعاجم:** "من أي مشوبة والقسم الآخر من علماء هذه المعاجم استقرأ وتتبع كلام العرب وقام بجمع المفردات في معاجم محفوظة مكوناً ذخيرة ورصيذاً مصوناً، وكنزاً مكتوزاً، لمن جاء بعدهم ينتفعون به دون نصب ولا تعب" (إبراهيم، 2021).

وهي من أهم المراحل التي بدأ فيها تدوين مفردات اللغة ومعانيها بشكل يحفظ هذه اللغة بصوتها ومعانيها.

○ **مرحلة التأليف والتصنيف** تولى مهمة التأليف والتصنيف فريق أطلق عليهم علماء التنقيح حيث "قام بمهمة التأليف والتصنيف في هذه الظاهرة وهي ظاهرة اللحن لحصرها وحفظ اللغة الفصيحة من الإصابة بعواها وشؤمها فبدلوا جهداً لا يقل أهمية عن جهود سابقهم" (إبراهيم، 2021).

○ ما يعني أنّ تناول هذه الظاهرة مع الباحثة أتى بمفهوم التدرج المعرفي والتصنيف العلمي للحلول التي تقدّم بها العلماء للحدّ من هذه الظاهرة، وهذا من المفاهيم المعرفية التي نحتاجها في البحوث الأكاديمية لناحية توضيح الظواهر، وتبيان سلم الحلول.

وإنّ ما ذكرته الباحثة من تأثير عدم ضبط أحكام الوقف والابتداء على المعنى، يُظهر أهمية العناية الدقيقة بأحكام النطق والقراءة، خاصّة في النصوص القرآنية. فكما أشارت الباحثة إلى المثاليين اللذين قد يؤثر الوقف عليهما بشكل سلبي على المعنى، نجد أن هذا الخطأ في الوقف قد يؤدي إلى تغيير جذري في فهم النص وتوجيهه في هذا السياق.

ونجد أنّ الباحثة "زينب طه إبراهيم" قد قدمت مقاربة هامة لظاهرة اللحن من خلال تقسيمها إلى ثلاث مراحل معرفية، تبدأ بوضع القوانين النحوية ثم جمع المفردات في المعاجم وأخيراً تصنيفها بهدف حفظ اللغة الفصيحة. ومن الملاحظ أنّ الباحثة لم تذكر نشأة اللحن في السياق التاريخي بشكل واسع، وهو جانب كان يمكن أن يعزز من فهم الظاهرة بشكل أعمق. إلا أن منهجها في التدرج المعرفي يُعد إضافة قيمة للمجال الأكاديمي، حيث يوضح كيفية معالجة العلماء لهذه الظاهرة عبر مراحل مترابطة لضمان الحفاظ على نقاء اللغة العربية، ولاسيما في النصوص الدينية.

في حين وجدت الباحثة عائشة عبدالله كحيوش في أطروحتها المعنونة بـ "النقد الصوتي في الدرس اللغوي الحديث أنّ العرب أحسنوا إلى لغتهم في الحدّ من التلحين بوضع الضوابط النحوية، لتعطي الرأي العلمي حول هذه الظاهرة وأسبابها بالقول:

"وقد أحس العرب في نحو منتصف القرن الأول الهجري بخطر يهدد لغتهم؛ وذلك بسبب شيوع ظاهرة اللحن على ألسنة الأعاجم والموالي من الفرس خاصة بعد تعرب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ سنتها بكثير من عاداتها اللغوية ففسح لحن وشيوعه، فبدأت العربية تتبدد شيئاً فشيئاً عن فصاحتها، وامتد هذا اللحن حتى وصل إلى أبناء العربية أنفسهم نتيجة مخالطتهم للأقوام الأعجمية، فضغفت سليقتهم حتى عند بلغائهم وخطبائهم



المفوهين" (كحوش). ما يعني أنها وضّحت المشكلة وأسبابها في عرضها لظاهرة التلحين بعد اختلاط العرب بالأعاجم.

ونجد أنّ هذه الباحثة قد سلّطت الضوء على مشكلة التلحين من زاوية تاريخية وثقافية، موضحة أن العرب انتبهوا في فترة مبكرة إلى خطر التلحين الذي بدأ يهدد اللغة العربية بسبب تأثيرات الأعاجم خاصة بعد أن تعربت الشعوب المغلوبة، مثل الفرس. كما بينت أن هذه الظاهرة لم تقتصر على الأعاجم فقط، بل امتدت لتؤثر في أبناء اللغة العربية أنفسهم نتيجة مخالطتهم للأقوام الأعجمية، وهو ما أضعف سليقتهم اللغوية حتى لدى البلغاء والخطباء. ويعكس هذا التحليل وعي الباحثة العميق بتأثيرات العوامل الخارجية على اللغة العربية، وبشكل خاص في فترة الفتوحات والتوسع الإسلامي، حيث كان هناك حاجة ملحة لتبني ضوابط نحوية للحفاظ على فصاحة اللغة، وهذا يبرر وضع قواعد النحو التي قامت بها الأمة لمواجهة هذه الظاهرة.

ونجد أنّ ظاهرة اللحن التي تعد ظاهرة صوتية دلالية عالجهها بعض الباحثين تحت عنوان النقد الصوتي، وعالجها قلّة تحت عنوان النقد الدلالي، لأنها من القضايا التي يمتزج فيها مفهوم الصوت والمعنى، ولكن اخترنا وضعها من ضمن قضايا الدلالة، لأن نقدتها يصبو المفاهيم نحو (المعنى) أكثر من فكرة الصوت، ليكون التلحين الصوتي، نتيجة لتبديل في المعنى.

ويتضح أنّ جهود الباحثين في تناول ظاهرة اللحن قدمت مساهمات هامة لفهم تأثير التلحين على المعنى، حيث لم تقتصر معالجتها على الجوانب الصوتية فقط، بل توسعت لتشمل التأثيرات الدلالية التي تطرأ نتيجة لتبديل في الأصوات. وقد أبرز الباحثون ضرورة إرساء ضوابط لغوية لضبط النطق والحفاظ على المعاني الأصلية للنصوص.

### المحور الثاني: السياق وأثره الدلالي

يعدّ السياق من العوامل المهمة في حياة اللغة وألفاظها، لأنّه المرشد إلى المعنى الدلالي، و"تعد اللغة الوسيلة الأساسية لعملية التواصل ونقل التراث الفكري والثقافي من جيل إلى جيل، لهذا لا بدّ للبنى اللغوية (الألفاظ/ التراكيب) من أن تؤدي معنى معيّنًا. ولأن مستعمل اللغة دائماً يجنح إلى الاقتصاد في استخدام الألفاظ، لذا يوظف السياق الداخلي والخارجي لفهم غيره. ولقد روج بعض الدارسين على أن التراث اللغوي العربي تغافل الأبعاد التداولية الناجمة عن معطيات السياق في عملية التحليل" (الفادر، 2021).

و"السياق أثر كبير في تحديد دلالة الكلمة على وجه الدقة وبوساطته تتجاوز كلمات اللغة حدودها الدلالية المعجمية المألوفة التفرز دلالات جديدة قد تكون مجازية، أو إضافية، أو نفسية أو إيحائية أو اجتماعية، والدلالة السياقية من أهم المباحث التي اهتم بها العلماء قديماً وحديثاً، فغاية علوم اللغة جميعاً الوصول إلى المعنى" (بخولة، 2018).

ويعدّ السياق اللفظي من الأسس الجوهرية التي يعتمد عليها فهم النصوص وتحديد دلالاتها بشكل دقيق. وتعتبر معالجة السياق من خلال دراسات باحثي اللغة من أهم الأدوات التي تكشف لنا عن الأبعاد العميقة للكلمة والتراكيب اللغوية. إذ لا تقتصر دلالة الكلمة على معناها المعجمي فحسب، بل تتعدى ذلك لتشمل ما تحمله من معان إضافية تتشكل وفقاً للسياق الذي يُستخدم فيه. وفي هذا المبحث، سنتناول الجهود العلمية التي بذلها الباحثون العراقيون في دراسة السياق اللفظي من خلال رسائلهم وأطاريحهم الجامعية، والتي ساهمت في تسليط الضوء على دور السياق في تحديد المعنى وفهم دلالات الألفاظ في مختلف النصوص، خاصة في إطار النصوص الدينية واللغوية، سنستعرض كيفية تناولهم للسياق كأداة لفهم المعاني، وتأثيره الكبير في توجيه التحليل اللغوي والنقد الدلالي، مع التركيز على الأساليب والآليات التي استعملوها في هذه الدراسات.

يشكل السياق اللغوي حجر الزاوية في تحليل المعنى الدلالي للألفاظ والتراكيب، إذ يسهم بشكل رئيس في تكوين الفهم الصحيح للمفردات ضمن وضعها في إطارها المناسب (بخولة، 2018). وهذا ما يعطيه أهمية لا يمكن إغفالها في آلية التحليل اللغوي، ومن هذه الأهمية التي كانت له في هذا المضمار أخذت الباحثة جنان العقيدي في رسائلها المعنونة بـ"الطبري ناقد لغويًا في تفسيره" بزمam البحث في بيان دور السياق في استنباط المعاني من النصوص القرآنية، مشيرة إلى منهج الطبري القائم على التنظيم السياقي، ذلك أنّه يربط كل مفردة أو تركيب بما يحيط به من دلالات سياقية تعين على تحديد المعنى المقصود، ثمّ أن الطبري في تفسيره لم يقتصر على الدلالة المعجمية للفظ بل توسع في توظيف ومراعاة المعالم السياقية وهو في طور فهم النص بشكل أعمق، موجهًا بذلك

التركيز نحو كيفية تأويل المعنى بناءً على ما تقدمه الآيات المحيطة به ضمن ملمح فهم الآية في ظل ظروفها وسياقات مجاورها؛ فقالت: "يسلك كل سبيل و دليل يستدل به على المعنى، من حركة أو حرف أو مفردة أو تركيب فيوظفه في تفسيره للنصوص القرآنية، متخذاً إياه وسيلة وأداة لاستنتاج المعاني، فربطه بما يحيط النص القرآني من دلالة يحددها سياق الآيات المفسرة التي توائم المعنى المقصود" (العقدي، 2007).

فالباحثة هنا وقفت على منهج الطبري بالبيان والإيضاح وقفة نقدية بيّنت فيها سمات منهجه وآلية تعامله مع الآية وهو يسعى نحو اقتناص المعنى والدلالة لها، وبذلك وضحت الأسس النقدية الدلالية التي يتبعها وإشاراتها المعرفية في حياة المعنى، الذي يستدل عليه من السياق، لتبين قيمة السياق في البحوث الدلالية، وفي نقد المسائل المستند إلى توضيح المعنى بحسب السياق. ثم أنّ الباحثة وضحت بشكل أكثر تفصيلاً لمنهج الطبري في تفسيره النص القرآني القائم على اتخاذ آلية السياق وسيلة لذلك الفهم، وذلك ببيان حيثيات هذا المنهج، وهي في ذلك كله تعرض تصوّر نقدي له، تقول: "الطبري نظر إلى التركيب (ككل)، على أساس دلالاته على المعنى، والنص القرآني بخاصة لكونه مجموعة علاقات دلالية متلفة، وذلك ينتج من نظرته إلى النصوص القرآنية وقيمتها وقدرتها لكونها لغة وكلامه الخالق (عز وجل) الموصوف بالكمال، فكل حرف دلالاته المقصودة المعبرة عن مدلول وقصد معين ولكل صيغة دلالتها المنسجمة مع سياقها القرآني، حتى إن لنبر الحروف دلالة خاصة، إذ يمنح النص القرآني بعداً دلالياً معيناً ويضيف إلى دلالة النص معنى آخر. وهو في كل ذلك يستند إلى أدلة عديدة، منها المعنى وشرط اتساقه على نسق واحد، ودلالة المفردة في كلام العرب ومنطقهم والمقصود بها الدلالة المعجمية، فضلاً عن دلالة السياق وقرينته اللفظية والمعنوية" (العقدي، 2007).

وبذلك لمحت الباحثة إلى تفسيرات السياق المتبعة عند المحدثين، ممن بحثوا في دلالة اللسانيات، وأثر ذلك في المعنى، ومن هذه التفسيرات:

- **السياق الديني:** وهو السياق الذي يحيل إلى المعنى الديني من خلال لغة الخطاب النصي (الهوارية، 2021).

- **السياق الثقافي:** وهو "السياق الذي يقتضي تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة، فاختلاف البيئات الثقافية في المجتمع يؤدي إلى اختلاف دلالة الكلمة من البيئة إلى أخرى" (تلج، 2018).

- **سياق الموقف:** وهو "كل ما يحف العناصر المتكلمة (المتخاطبين) لحظة ومكان التلفظ بالإضافة إلى دواعي التواصل وطرق التفاعل" (ابراهيم، 2022).

- **السياق المقامي:** ويقصد "بالمقام الوعاء الذي يحوي العملية الكلامية بمختلف عناصرها من متكلم ومستقبل (مستمع) وحالة كل منهما والظروف المحيطة بهما كالظروف الاجتماعية والنفسية (درسي، 2017).

وبذلك يتضح أنّ الباحثة (جنان العقدي) في عرضها النقدي هذا لعمل الطبري في مراعاته للآلية السياقية وهو يسعى نحو فهم الدلالة القرآنية أن السياق يشكل عنصراً حيويّاً في عملية الفهم الدلالي للنصوص القرآنية وقد تمكنت في عرضها النقدي من تسليط الضوء على الجوانب المختلفة للسياق التي تسهم في تحديد المعنى، إذ ربطت العقدي بين فهم المعنى والوقوف على السياقات المختلفة التي يتضمنها النص، وأوضحت كيف أن الطبري نظر إلى النص القرآني بصفته وحدة دلالية متكاملة، إذ إن كل حرف وكل تركيب يسهم في إضاءة المعنى على نحو دقيق. وهذا يعكس فهماً عميقاً للسياق بصفته أداة ضرورية لفك تشفير المعاني ودراساتها في مختلف مستويات النصوص. وإضافة إلى ذلك، تناولت الباحثة تفسيرات السياق تبعاً لمختلف الأبعاد الدلالية التي قد تحملها الكلمات حسب السياق الذي تأتي فيه. إذ أدرجت السياق الديني والثقافي وسياق الموقف، والمقامي، موضحة كيف أن هذه التفسيرات تؤدي دوراً مهماً في تحديد كيفية فهم الكلمة أو الجملة في إطارها الأوسع، مما يفتح المجال لدراسة أعمق لكيفية تفاعل اللغة مع البيئة المحيطة بها، ومع ذلك.

ثم أنّ الباحثة وقفت وقفة نقدية إزاء جهد بعض الباحثين في مضمار التحليل للنصوص، فنكرت أن عدداً منهم لم يتوقف كثيراً عند هذه التفصيلات في دراساته مرجعة ذلك إلى تباين المدونات المنهجية التي اعتمدوا عليها.

وفي الحقيقة أنّ منعم النظر فيما قدمته الباحثة (جنان العقدي) من تحليل هنا يمكن عدّه تحليلاً دقيقاً لأهمية السياق في تفسير المعنى، إلا أن التركيز على السياقات الأربعة الدينية، والثقافي وسياق الموقف، والمقامي؛ قد جاء عاماً، ولم يتم التعمق بما يكفي في دراسة تفاعل هذه السياقات بشكل عملي في تفسير النصوص، ولا سيما أنّ على الباحث أن يدرك حقيقة أن السياقات تتعاون فيما بينها على إدراك الدلالة المرادة، فلا يعمل كل منهما بمعزل عن صاحبه، هذا من جانب، ومن جانب آخر إنّ الباحثة لم تتناول التحديات التي قد تواجه المفسرين في تحديد السياق

في النصوص الغامضة أو المتعددة التفسيرات، ولم تقف على توافر هذه الحال ضمن عينة بحثها، وهو الطبري، ولا سيما أنه من أوائل المفسرين، وحصول هذا الأمر لديه بديهي وكثير الحضور، إذ لم يسبق بجهد تفسيري يمكنه الإفادة منه مما يقلل من وجود هذه التحديات على مستوى التوظيف السياقي في فهم الدلالة، ولو وقفت على هذا الملح لأثرت بحثها في المضممار السياقي الدلالي بشكل أكبر.

ومن الوقفات الدلالية المحكمة بسلطة السياق ممّا خاض فيه الباحثون:

#### 1. التوظيف الصوتي (ظاهرة النبر)

لما كانت اللغة قائمة على (( ربط مضمونات الفكر الإنساني بأصوات ينتجها النطق )) (السعران، 1997)، فلا بد والحال هذه أن يكون للصوت دلالاته فيها، مما يمكن أن يُدرج تحت مظلة المصطلح الصوتي اللغوي (الدلالة الصوتية)، ويمكن حدّها بأنّها الدلالة المستمدة من طبيعة الأصوات، فإذا حدث إبدال أو إحلال صوت منها في كلمة بصوت آخر في كلمة أخرى - أدّى ذلك إلى اختلاف دلالة كل منهما عن الأخرى (انيس ا، 1976).

ومن أهم مصاديق هذه الدلالة تلك الدلالة المستفادة من ظاهرة النبر، الذي هو ((وضوح نسبي لصوت أو مقطع، إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام)) (حسان، 1990)، و((معنى هذا أن المقاطع تتفاوت فيما بينها في النطق قوة وضعفاً، فالصوت أو المقطع المنبور، ينطق ببذل طاقة أكثر نسبياً، ويتطلب من أعضاء النطق مجهوداً أشد. لاحظ الفرق مثلاً في قوة النطق وضعفه، بين المقطع الأول في: "ضَرَبَ" والمقطعين الأخيرين "ضَ/ رَ بَ"، تجد "ضَ" ينطق بارتكاز أكبر من زميله في الكلمة نفسها)) (بشر، 2000).

وضمن هذا المدار اتخذت الباحثة جنان العقيدى في رسالتها مساراً مثيراً في دراسة دلالة الأصوات، مركزة على أهمية النبر بصفته ظاهرة صوتية تؤثر في المعنى في إطار تحديد سياق النصوص القرآنية، فأظهرت العقيدى كيف أن النبر قادر على تحويل دلالة الكلمة من معنى إلى آخر، مما يعدل التفسير ويوجه المعنى بما يتلاءم والسياق النصي، مشيرة إلى أن هذه الظاهرة الصوتية تتجاوز اللفظ لتشمل بنية المعنى بشكل كلي للنصوص القرآنية، وقد ربطت الباحثة هذه الظاهرة بمنهج الطبري، الذي كان يدرك الأبعاد الدلالية المتعددة للنبر ويعتمد عليه ضمن أدواته التفسيرية، وهو ما يعكس إلماماً عميقاً بتعدد الوسائل التي يعتمد عليها المفسر في استخراج المعاني القرآنية، تبعاً لدراسة الحركات ودورها في توجيه المعنى، إذ توضح العقيدى أن كل حركة صوتية لها دلالة خاصة مرتبطة بالسياق المعرفي للكلمة أو الآية، إذ اتبعت الباحثة جنان العقيدى منهجية صاحب مدوّنتها لتوضّح دلالة (الأصوات) بالاستناد إلى (النبر) وما يؤديه من دلالات، تبدل المعنى، في سياق الكلام، فقالت: "وقد كان للنبر أهميته كظاهرة صوتية دلالية في النصوص القرآنية، تجلت في المجال الدلالي للكلمة وللنص ككل أحياناً، إذ ينقل النبر دلالة الكلمة من معنى إلى آخر؛ ليغير بذلك دلالة القرآني ويوجه المعنى تبعاً لذلك" (العقيدى، 2007).

وعلى الرغم من كون النبر ظاهرة صوتية، إلا أنّ الباحثة عالجتها في إطار تناولها لمسائل تبدل الدلالة الناتج عن تبدلات اللفظ الصوتي، فبينت تأثير الصوت في المعنى، ثم أنها قد بينت أنّ وظيفة النبر الدلالية متسقة مع سياق الآية التصويري وجوهاً، وعرجت على فكرة أنّ دلالة النبر السياقية هي "أحد أدلة الطبري في الترجيح وتوجيه المعنى"، وإن لم يصرح بالنبر كمصطلح دلالي لتوجيه المعنى، فضلاً عن أدلة أخرى كإجماع الحجة من القراء، والقرينة العقلية التي صرفت المعنى لاختيار " (العقيدى، 2007)، وهذا ما يجعلنا نلاحظ أنّ هذه الباحثة انطلقت من منهج الطبري، لتبيان استفادته من أنواع الدلالات ومنها الصوتية، كقرينة دالة على المعنى، وليس بغريب عن الطبري أن ينهل من صنوف العلم، ما يجعله محط أنظار الباحثين في منهجه التقدي، ومحط اهتمام أصحاب الدراسات النقدية واللغوية، ولا سيما وأنه "من العلماء الربانيين، الذين يشار إليهم بالبنان، فشهد له أفذاذ العلماء بالسبق والريادة، سعة العلم مع التواضع وقوة الحفظ والذكاء، وتوج هذا كله ما تحلى به من زهد، وعفة، وورع" (الطبري).

كما عرّجت على أهمية تبدل الحركات ودوره وتأثيره في المعنى، فقالت "ترتبط الحركات بالمعنى بكونها دلالات وأمارات عليه، فكل حركة دلالتها المختلفة عن سواها من الحركات التي تغير المعنى وتوجهه وجهة مختلفة دلاليّاً، وهذا يعني أنّ الحركة في نفسها ليس لها دلالة، إلا إذا إنتلفت مع الحرف، إذ قد يكون ثمة بناء ان أو صيغتان متشابهتان شكلاً مختلفتان أداء ونطقاً وبالتالي فهما مختلفتان دلالة ومعنى" (العقيدى، 2007).

ولم تعرج الباحثة في تناولها للدلالة الصوتية، على مفهوم الرّأي المعارض الذي مثله الجرجاني، ممّا جعل البحث لديها يتسم بالنقص وعدم الشمول، إذ الجرجاني من "العلماء العرب الذين رفضوا الصلّة بين الأصوات

لأنه يفرق بين نظم الحروف، ونظم الكلم، ويرى أن نظم الحروف (الأصوات) هو تواليها في النطق من غير أن يكون هذا النظم ناشئاً من معنى اقتضاه" (نحلة، 1981). وهذه من أهم المسائل النقدية والجدلية التي كان يفترض أن تحظى بعناية الباحثة هنا؛ لكونها تشكل الملتقى النقدي الإشكالي حول مفهوم دلالة الصوتية. ورغم الجهود الجلية التي بذلتها الباحثة (جنان العقيدى) في تحليل دلالة الأصوات والنبر، إلا أن بحثها أغفل بعض الأبعاد النقدية المهمة، فعلى الرغم من إشارتها إلى تأثير النبر في المعنى وتوجيهه، كانت دراستها تحتاج إلى التطرق بشكل أكبر إلى الآراء المعارضة في هذا المجال، إضافة إلى ذلك كانت الدراسة تستحق أن تتناول هذه الجدلية بشكل أعمق، لتكتمل الصورة حول مفهوم دلالة الأصوات في اللغة العربية، ثم أن هناك نقصاً في إيراد أمثلة عملية ودراسات تطبيقية على النصوص القرآنية لتوضيح كيف يمكن للنبر والحركات أن تؤثر فعلاً في المعنى في سياق النصوص المتنوعة.

ومما وقف عليه جهد الباحثين في دائرة البعد الدلالي السياقي ذلك التبدل في المعاني إثر تبدل الحركات، وهو عرض له بالبحث الباحث صبحي رسن عبدالله الإبراهيمي، فتناول في مجاله رأي صاحب مدوّنته (أحمد مختار عمر)، وعقب عليه، فقال: "لاحظ أحمد مختار عمر أخطاء في ضبط بنية الكلمة بالشكل من نحو كلمة (عبوة) في التعبير: عبوة بندقية، عبوة من الديناميت، وصوابها: (عُبُوَّة)، ويرى أن الكلمة محدثة، واستند في ضبطها إلى ما ورد في المعجم الوسيط، إذ ذكر أن عبوة الشيء مقدار ما يملؤه، يُقال عبوة هذه القارورة مائة جرام، وعبوة كيس القطن قنطار، كما أنه استند إلى البنية الصرفية التي لا تمنع عبوة، لأنها في الأصل (فغوله) من عبا. وما ذكره أحمد مختار عمر مخالف لما ذكره عبد العزيز مطر الذي خطأ عبوة بضمين وتشديد الواو، والصواب عنده الموافق للبنية الصرفية هو: عبوة لا عُبُوَّة، ومن ذلك كلمة (لغم) في التعبير: لغم أرضي، وصوابها (لغم)، ويرى أن الكلمة محدثة، ضبطها بناءً على ما ضبطه المعجم الوسيط" (رسن، 2021).

وبذلك نجد أن النقد الدلالي في أطروحته، اتجه حول تبيان دلالة البنية بالاستناد إلى ضبط حركات التشكيل فيها، وما يتبع ذلك من تغير في الدلالة تبعاً لكل صورة تشكيلية لها، وهذا ما نوافق عليه؛ لأنّ تبدل المقطع الصوتي يؤثر في المعنى الدلالي، إذ "يعرف المقطع الصوتي بأنه كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، وهذه الحركات لا تكون في بداية المقطع في العربية" (التواب، 1997)، وهذه الحركات تشكل علامات دالة على المعنى، وعلى الإعراب في اللغة العربية.

لكن على الرغم من الجهود الملحوظة التي بذلها الباحث (صبحي رسن عبدالله الإبراهيمي) في عرضه لموضوع تبدل المعنى بتبدل الحركات؛ إلا أن هناك بعض النقاط التي كان من الممكن أن تحظى بعناية أكبر في بحثه، ومن ذلك تقديم أمثلة أكثر تنوعاً من النصوص الواقعية، ولا سيما من القرآن الكريم أو الأدب العربي، ليظهر من خلالها تأثير الحركات وتغير المقاطع الصوتية على المعنى بشكل ملموس.

واستناداً إلى ما تم تناوله من جهود الباحثين في دلالة الأصوات، يتضح أن الدراسات اللغوية الحديثة قد أولت اهتماماً كبيراً لفهم العلاقة بين الأصوات ودلالاتها في اللغة، وخاصة في النصوص القرآنية والنقد اللغوي. وقد أبرز الباحثون مثل (جنان العقيدى) و(صبحي رسن عبدالله الإبراهيمي) أهمية التبدل الصوتي في المعنى من خلال النبر والحركات، ما يعكس قدرة الأصوات على تغيير دلالة الكلمة أو الجملة بناءً على سياقها الصوتي. ومع ذلك، كان من الضروري توسيع نطاق هذه الدراسات لتشمل مزيداً من الأمثلة الواقعية وتحليلاً أعمق في تأثير الصوت على فهم المعنى في السياقات المتنوعة.

## 2. التوظيف الصرفي (اختلاف المعنى باختلاف الصيغ)

ومما وقف عليه الدرس البحثي الحديث على مستوى المنحى الدلالي السياقي (اختلاف المعاني باختلاف الصيغ)، وهو ما عرضه بالبحث صالح الحلبوسي في رسالته المعنونة (النقد اللغوي للقراءات العشر)، إذ ذكر قائلاً: "لقد أشار اللغويون في جملة مباحثهم إلى اختلاف معاني الصيغ في العربية، ولا سيما في مباحثهم الخاصة بالكلام على خصائص العربية، ومنها طاقاتها التعبيرية الكامنة في مباني صيغها الصرفية وإمكان دلالتها على معانٍ متعددة تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه، فضلاً عن إمكان تبادلها من سياق إلى آخر بحسب إرادة المتكلم لمعناه المقصود وغرضه المطلوب، وعلى هذا الأساس حصل العدول بين صيغ المشتقات في العربية ولا سيما في مستوى اللغة الصرفي، فيما يخص تحديداً صيغ المصادر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول، وصيغ



المبالغة؛ لإمكان تبادلها من سياق إلى آخر على وفق التقارب المعنوي فيما بينها، فضلاً عن التشابه اللفظي بين بعض من صيغها" (اللبوسي).

فالباحث عرض هنا لحقيقة قدرة البنية الصرفية على أداء أكثر من دلالة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه، والحقيقة أن الباحث كان موفقاً في وقفته هذه؛ ذلك أن في مجال التحديدات الدلالية، ((لا يكفي لبيان معنى (استغفر) بيان معناها المعجمي المرتبط بمادتها اللغوية (غ ر)، بل لا بد أن يُضم إلى ذلك معنى الصيغة، وهو هنا وزن (استَفْعَل)، أو الألف والسين والتاء التي تدل على الطلب، وفي باب معاني صيغ الزوائد أمثلة أخرى كثيرة)) (مختار، 1998)، ولا سيما إذا عرفنا أن البنية الصرفية ((تناط بها دلالات صرفية إلى جانب دلالاتها العرفية التي تستمدّها من أحرف الجذر. فقد تدل صيغها على موصوف بمعنى ما على سبيل الفاعلية مثل (ذاهب، وكريم)، وقد تدل عليه على سبيل المفعولية مثل (مفهوم)، وقد تدل على موصوف به على نحو أفضل من غيره مثل (أكرم، وأنبّل)، كما تدل على زمان الحدث أو مكانه أو آتته، مثل: مسبح، ومفتاح، ومبرّد)) (حلواني، 1999).

قال سيبويه: ((فكلُّ شيء كان من هذا (فَعَلَ) فإنَّ المصدر منه من بنات الواو والمكان، يبنى على (مَفْعَل) وذلك قولك للمكان: المَوْعِد، والمَوْضِع ... وفي المصدر: الموجدة والمؤعدة ...)) (عمرو بن عثمان، 1988). وقال ابن عصفور: ((وأما المعتل الفاء بالواو، فإنَّ لم يكن المضارع منه متحرك الفاء، كان (المَفْعَل) منه في الزمان والمكان والمصدر مكسور العين نحو: مَوْعِد، ومَوْهَب)) (الاشبيلي).

وبهذا ركّز الباحث على تبديل المعنى بالاستناد إلى ترتيب المشتق الصرفي في سياق الكلام ودلالاته، وهنا يأتي دور السياق في تحديد دلالة الصيغة من بين دلالات عدة احتُملت لها، وذلك لكون السياق عنصراً محورياً بالنسبة للتحليل اللغوي، وبخاصة الدراسات التداولية، بحيث تتقاطع على مستواه كل العناصر المكونة للعملية التواصلية؛ ابتداءً بالمتكلم وانتهاء بالمرسل إليه أو المتلقي، وبين هذا وذاك، فإن السياق في مجمله يتمثل في كل العناصر والظروف - مادية كانت أو معنوية - التي تصاحب التفاعل الحاصل بين طرفي التخاطب (ابراهيم، 2022)، فالمراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية. كل في موضعه (الاستراباذي، 1975)، ومن ملمح المشاركة هذا صلحت البنية الصرفية أن تعطي أكثر من معنى، ومن أهم مدعاة ذلك وسبب الاشتراك الحاصل بين البنى الصرفية، والحكم الفاصل هنا إنّما هو السياق (طويلة، 2000)، ولذلك كانت وقفة الباحث هنا في غاية الصحة والتمام.

لكن على الرغم من أن الباحث (صالح الحبوسي) قد قدّم معالجة مفيدة في كيفية اختلاف المعاني باختلاف الصيغ في اللغة العربية، إلا أن تحليله ركز بشكل كبير على الجوانب النظرية للصيغ الصرفية ودلالاتها في السياقات المختلفة، دون أن يولي اهتماماً كافياً للتطبيقات العملية لهذه الظواهر في النصوص القرآنية أو الأدبية. ثم أن الباحث لم يتناول بشكل كاف التحديات التي قد تواجه التفسير اللغوي عندما يتداخل السياق الدلالي مع الجوانب الصوتية أو التركيبية، مما كان سيزيد من قيمة البحث وتحليله الشامل.

ثانياً: دلالة الحروف

الحروف في اللغة جمع حرف، والحرف فيها: "الطرف والحد أو الجانب والناحية. وحرف الجبل والرغيف والنهر والصف: جانبه. وسمي الواحد من حروف الهجاء "حرفاً"؛ لأنه جزء من كلمة وطرفها. ويطلق "الحرف" على الكلمة الواحدة، وعلى الخطبة أو القصيدة بكاملها" (بن فارس، 1979). ذلك أن ((الْأَءِ الرَّاءُ وَالْفَاءُ ثَلَاثَةُ أَصُولٍ: حَدُّ الشَّيْءِ، وَالْعُدُولُ، وَتَقْدِيرُ الشَّيْءِ. فَأَمَّا الْحَدُّ فَحَرْفُ كُلِّ شَيْءٍ حُدُّهُ، كَالسَّيْفِ وَغَيْرِهِ. وَمِنْهُ الْحَرْفُ، وَهُوَ الْوَجْهُ)) (بن فارس، 1979)

والحرف في العرف النحوي المتصور له ((ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل (يصحبه)) (ابو البقاء، 2001)، فهو ((كلمة تدل على معنى في غيرها فقط)) (الانصاري). وللحرف وظائف دلالية يمنحها عن طريق خلق الربط بينه وبين عناصر التركيب من اسم أو فعل، فدلالته وظيفية لا معجمية.

وفي مضمار دلالة الحرف ما جاءت به من عرض الباحثة (جنان العقيدى)، في وقفها على حقيقة إفادة المفسرين من الحروف، فقالت: "أفادوا من معاني تلك الحروف في تفاسيرهم ووظفوها؛ لبيان معاني النص القرآني ودلالاته، ومنهم مفسرنا الطبري الذي أشار إلى دلالة الحروف في مواضع كثيرة، لافتاً النظر إلى استعمالاتها الأصلية واستعمالاتها داخل تركيب النصوص القرآنية، مشيراً إليها بتسميات مختلفة فتارة يطلق عليها



حروف المعاني، وتارة حروف الصفات" (العقدي، 2007)، وعليه وظفت الحرف في دراسة دلالات القرآن الكريم، فأشار كل حرف إلى معنى مستقل، ومن ذلك:

- وظيفة التبعية للباء نحو في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (المائدة، 6).

والباء في هذه الآية أدت إلى الصاق المسح بالرأس، ومسامح بعضه ومستوعبه بالمسح، فكلاهما ملصق للمسح برأسه (الزمخشري، 1987)، وبذلك وضحت المعنى، ودلت عليه.  
- الوظيفة الظرفية للباء بمعنى "في" في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَانْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة، 20)، والباء هنا وضحت المكان (في يوم بدر) (العكبري).

- الوظيفة الإسمية للتاء، في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُون﴾ (البقرة).

ويشرح الزجاجي (ت. 337هـ) وظيفة التاء بقوله: التاء في أنعمت هي ضمير متصل مبني على الضم، وهي في محل رفع فاعل (الزجاجي).

"كذلك أشار الطبري إلى دلالة بعض الحروف على التوكيد، وأنها إنما جاءت مؤكدة للمعنى، أي أن زيادتها في التركيب له دلالة يقتضيها سياق الآية" (العقدي، 2007).

ويبين جهد الباحثة (جنان العقدي) في تناول دلالة الحروف وعيًا دلاليًا مهمًا بقيمة هذه الأدوات اللغوية في بناء المعنى القرآني، إذ نجدها أحسنت حين استعرضت وظائف الحروف في ضوء استعمالها السياقية مستندة إلى تفسير الطبري، ما يعكس دقة منهجية ومراعاة للسياق التفسيري، ومن نقاط القوة في تناولها، توظيفها للأمثلة القرآنية التي دعمت بها تحليلاتها، وبينت من خلالها تعدد وظائف الحروف، غير أن ملاحظتنا النقدية حول عملها تكمن في عدم موازنتها بين آراء المفسرين، وعدم إبراز الخلافات النحوية أو البلاغية حول بعض الحروف، ما قد يفقد البحث عمقه الجدلي، ويجعل التناول يميل إلى الوصف أكثر من التحليل النقدي.

ومما استعرضه الباحثون في مجال الحروف تلك الأخطاء التي ترد في تحريكها بشكل خاطئ، الأمر الذي يوقع اللبس في المعنى، وهذا ما أشار إليه الباحث صبحي الإبراهيمي في معالجة الخطأ في ضبط حركات الحروف، فقال، مستشهدًا بآراء صاحب مدوّنته: "الخطأ في ضبط الأعلام من الأمثلة التي ذكرها أحمد مختار عمر: خلط أحد المذيعين بين (عُمان وعُمان) فقال في إحدى النشرات الإخبارية: (خليج عُمان). فجمع إلى خطأ الضبط جهلاً بالجغرافية. وهذا الخطأ ونحوه بحسب أحمد مختار عمر من أبشع الأخطاء في نطق الأعلام" (رسن، 2021).

ويظهر جهد الباحث (صبحي الإبراهيمي) عناية واضحة بالتفريق بين دلالة الحرف المضبوط وأثره في المعنى، خصوصًا في الأعلام التي قد يفضي الخطأ في نطقها إلى تشويش لغوي ودلالي في أن معنا. ونجده أصاب في تسليط الضوء على الجانب التطبيقي من خلال الأمثلة الواقعية، كخطأ النطق بـ "عمان" و "عُمان"، ما يعكس حرصًا على ربط المعرفة اللغوية بالحياة اليومية. غير أن نقده ظل محدودًا من حيث تعميم الظاهرة أو تحليل أسبابها البنيوية في اللغة أو في أداء المتكلمين، مما يجعله بحاجة إلى تعميق أكثر من حيث الأسباب والآثار. وبذلك نجد أنّ التّويع في عرض المفاهيم الدلالية لناحية السياق طغى على البحوث النّقدية التي انطلق فيها كلّ باحث من إشكالية بعينها لتوضيح المعنى.

## الخاتمة :

يتبين لنا مما سبق ان القدماء كانوا اكثر شمولية وعمقا فلم يكتفوا بالنقد السطحي، بل تعمقوا في الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والبلاغية للنص، كما انهم اعتمدوا اصول وقواعد نقدية راسخة ومستمدة من فهم عميق للغة العربية، وتجلّى ذلك في قدرتهم على تطبيق هذه الاصول على النصوص الادبية والدينية بشكل

دقيق ومتقن. على النقيض، من الباحثين العراقيين المعاصرين، فقد ركزوا على جانب واحد، ورغم أنهم يستخدمون أدوات تحليلية حديثة، إلا أنها لا تفي بالغرض لفهم تعقيدات اللغة العربية بنفس القدر. فعلى الرغم من الأهمية التي تحملها المحاولات الحديثة في النقد اللغوي، إلا أنها لم تبلغ مستوى دقة وشمولية ما جاء به القدماء. كما يتبين بوضوح فقدان الارتباط بالتراث، وذلك لعدم الرجوع الكافي لمصادر النقد اللغوي الأصيلة، وتأثرهم بمنهج نقدية غربية قد لا تتناسب كلياً مع خصوصية اللغة العربية وثرائها. فقد وقفوا على جزئيات محددة وإغفال الصورة الكلية. وبناءً على ما سبق لا بد للباحثين من العودة إلى تراث النقد اللغوي القديم والاستفادة من كنوزه، مع ضرورة تطوير منهجيات جديدة تجمع بين أصالة القدماء وأدوات العصر الحديث.

وعليه، فإن هذا البحث قد كشف النقاب عن فارق جوهري بين المقاربات الحديثة في النقد اللغوي وما أرساه القدماء من أصول منهجية باللغة الدقة والشمول. ففي حين كانت جهود القدماء تنسم بالعمق النظري والتطبيق العملي الشامل لكل جوانب النص اللغوية، تظل كثير من الدراسات المعاصرة قاصرة عن بلوغ هذا المستوى، فغالباً ما تقتصر على تناول جزئيات محددة أو تقتصر إلى التكامل المنهجي الذي يميز أعمال الأوائل. وهذا ما يؤكد أن النقد اللغوي بمعناه الدقيق والشامل، الذي جاء به الأئمة الأعلام أمثال الإمام علي بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة والسلام، لم يتم استيعابه كلياً في الدراسات الحديثة."

#### المراجع

1. ابراهيم أنيس. (1992). *في اللهجات العربية* (المجلد 3). القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
2. ابو العباس عبد الله بن محمد المعتز ابن المعتز. (1990). *البيد في البيد* (المجلد الأولي). دار الجيل.
3. ابو عبيد؛ القاسم بن سلام الهروي. (1984). *كتاب غريب الحديث*. القاهرة: المطابع المصرية.
4. ابي عبد الله محمد قطرب. (1984). *كتاب الأضداد* (المجلد الأولي). الرياض، السعودية: دار العلوم للطباعة والنشر.
5. احمد بن فارس القزويني بن فارس. (1979). *معجم مقاييس اللغة* (الإصدار المكتبة الشاملة). مكتبة دار الفكر.
6. الجرجاني. (1983). *التعريفات* (الإصدار 1983).
7. السيوطي. (1998). *المزهر في علوم اللغة وانواعها* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
8. الطاهر. (1984). *تفسير التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسية للنشر.
9. المحيبيد ياسين جاسم. (2006). *تلحين النحويين للقراء* (المجلد الأولي). دار الريان للنشر والتوزيع.
10. انيس. (1966). *من اسرار اللغة* (المجلد 3). القاهرة، مصر: مكتبة الانجلو المصرية.
11. بان داود سليمان. (2013). *كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) في ضوء النقد اللغوي*. ذي قار، العراق: جامعة ذي قار.
12. بو غنامة خليفة. (2021, 4 28). *اللحن في الدرس اللغوي القديم*. (ASJP, المحرر) تم الاسترداد من Thèses-Algérie.
13. جنان العقيد. (2007). *الطبري ناقدا لغويا في تفسيره*. بغداد، العراق: جامعة بغداد.

14. جون لاينز. (1980). علم الدلالة. 6.
  15. زيدان. (85).
  16. زينب طه إبراهيم. (2021). *النقد اللغوي في حواشي الغواص لأوهام الخواص*. العراق: جامعة بغداد , كلية العلوم الاسلامية.
  17. عائشة عبدالله كحيوش. (بلا تاريخ). *النقد الصوتي في الدرس اللغوي الحديث*.
  18. عبد الواحد بن علي (ت351هـ) ابو الطيب. (2012). *الأضداد في كلام العرب* (المجلد الأولى). بيروت، لبنان: مدينة الكتب العلمية.
  19. عدنان الحموي الغلبي. (2021, 9 28). *اللحن في التلاوة واثره في عدم تدبر القرآن*. مجلة العلوم الاسلامية
- المراجع
- [1]. fgffgf ggfg. (2020).
- ابراهيم انيس. (1976). *دلالة الالفاظ* (المجلد 3). القاهرة: مكتبة انجلو المصرية.
- ابراهيم أنيس. (1992). *في اللهجات العربية* (المجلد 3). القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- ابن يعيش ابو البقاء. (2001). *شرح المفصل* (المجلد 1). بيروت ، لبنان : دار الكتب العلمية .
- ابو العباس عبد الله بن محمد المعتز ابن المعتز. (1990). *البيع في البيع* (المجلد الاولى). دار الجيل .
- ابو جعفر محمد الطبري. (بلا تاريخ). *جامع البيان عن تاويل آي القرآن* . مكة المكرمة: دار التربية والتراث .
- ابو عبيد؛ القاسم بن سلام الهروي. (1984). *كتاب غريب الحديث*. القاهرة: المطابع المصرية.
- ابي البقاء العكبري. (بلا تاريخ). *التبيان في إعراب القرآن*. عيسى البابلي الحلبي وشركاؤه .
- ابي عبد الله محمد قطرب. (1984). *كتاب الأضداد* (المجلد الأولى). الرياض، السعودية: دار العلوم للطباعة والنشر.
- احمد ابراهيمي. (2022, 6 14). *السياق ماهيته واهميته*. asjp, صفحة 307.
- احمد بن فارس القزويني بن فارس. (1979). *معجم مقاييس اللغة* (الإصدار المكتبة الشاملة). مكتبة دار الفكر.
- البقرة*. (بلا تاريخ).
- البقرة 20*. (بلا تاريخ).
- الجرجاني. (1983). *التعريفات* (الإصدار 1983).
- السيوطي. (1998). *المزهر في علوم اللغة وانواعها* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية .
- الطاهر. (1984). *تفسير التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسية للنشر .
- القران الكريم. (بلا تاريخ). *المتحنة*.
- المائدة 6*. (بلا تاريخ).
- المحميد ياسين جاسم. (2006). *تلحين النحويين للقراء* (المجلد الاولى). دار الريان للنشر والتوزيع.

- انيس. (1966). *من اسرار اللغة* (المجلد 3). القاهرة، مصر: مكتبة الانجلو المصرية.
- بان داود سليمان. (2013). *كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) في ضوء النقد اللغوي*. ذي قار، العراق: جامعة ذي قار.
- بن الدين بخولة. (2018, 12 31). المعنى الدلالي في السياق. *asjp*، صفحة 58.
- بو غنامة خليفة. (2021, 4 28). *اللحن في الدرس اللغوي القديم*. (ASJP، المحرر) تم الاسترداد من Thèses-Algérie.
- تمام حسان. (1990). *مناهج البحث في اللغة*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- جعيد عبد القادر. (2021, 3 30). اثر السياق اللغوي وغير اللغوي في ابراز المعنى التداولي في العربية. *asjp* (مجلة اشكالات في اللغة والادب)، صفحة 124.
- جمال الدين ابن هشام الانصاري. (بلا تاريخ). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (الإصدار المكتبة الشاملة). دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع.
- جنان العقيد. (2007). *الطبري ناقد لغوي في تفسيره*. بغداد، العراق: جامعة بغداد.
- جون لاينز. (1980). علم الدلالة. 6.
- رمضان عبد التواب. (1997). *كتاب المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي* (المجلد 3). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- زيدان. (85).
- زينب طه إبراهيم. (2021). *النقد اللغوي في حواشي الغواص لأوهام الخواص*. العراق: جامعة بغداد، كلية العلوم الاسلامية.
- سهى ناجح. (2018). *مدارج التحليل اللساني في العربية*. اربد، الاردن: دار علم الكتب الحديث.
- سيبويه عمرو بن عثمان. (1988). *الكتاب* (المجلد 3). القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
- شيخ اعمر الهوارية. (2021, 1 16). السياق واثره في تحديد مقصدية الخطاب الديني. <https://asjp.cerist.dz/img/logoASJP.png> (دراسات انسانية واجتماعية)، صفحة 180.
- صالح الحلبوسي. (بلا تاريخ). *النقد اللغوي للقراءات العشر*.
- صالح دريسي. (2017, 12 1). دور السياق في تحديد معاني الألفاظ في التراث اللغوي العربي. <https://asjp.cerist.dz/img/logoASJP.png>، صفحة 233.
- صبحي رسن. (2021). *النقد اللغوي عند احمد مختار*. (كلية التربية للعلوم الانسانية، المحرر) المثني، العراق: جامعة المثني.
- عائشة عبدالله كحيوش. (بلا تاريخ). *النقد الصوتي في الدرس اللغوي الحديث*.
- عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي. (بلا تاريخ). *حروف المعاني*. اربد، الاردن: دار الامل.
- عبد الواحد بن علي (ت 351 هـ) ابو الطيب. (2012). *الأضداد في كلام العرب* (المجلد الأولى). بيروت، لبنان: مدينة الكتب العلمية.
- عبد الوهاب عبد السلام طويلة. (2000). *اثر اللغة في اختلاف المجتهدين* (المجلد 2). دار السلام.
- عدنان الحموي الغلبي. (2021, 9 28). *اللحن في التلاوة واثره في عدم تدبر القرآن*. مجلة العلوم الاسلامية الدولية، صفحة 13.

- عطية قابل نصر. (بلا تاريخ). *غاية المريد في علم التجويد* (المجلد 7). القاهرة .
- علي بن محمد الحضرمي الاشيلي. (بلا تاريخ). *المقرب* (الإصدار الشاملة الذهبية ، المجلد 1). دار الكتب العلمية .
- كمال بشر. (2000). *علم الاصوات* (المجلد 1). مصر : دار غريب .
- محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي. (1975). *شرح شافية ابن الحاجب* . بيروت، لبنان : دار الكتب العلمية .
- محمد بن مكرم ابن منظور. (1993). *كتاب لسان العرب* (المجلد 3). بيروت : دار صادر .
- محمد خير حلواني. (1999). *المغني الجديد في علم الصرف*. بيروت.
- محمود اجمد نحلة. (1981). *لغة القرآن الكريم في جزء عم* (المجلد 1). القاهرة : دار النهضة العربية للنشر والتوزيع .
- محمود السعمران. (1997). *علم اللغة مقدمة للقارئ العربي* (المجلد 2). القاهرة.
- محمود بن عمر الزّمشري. (1987). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (المجلد 3). القاهرة: دار الريان للتراث.
- مختار. (1998). *علم الدلالة*. مصر.
- ميثاق الخفاجي. (2006). *النقد اللغوي والنحوي والصرفي في شروح درة الغواص*. (كلية التربية للبنات، المحرر) النجف، العراق : جامعة الكوفة.
- هيام عليوي. (كانون الاول، 202). *ظاهرة التضاد في معجم اللغة دراسة في التغير الدلالي*. (كلية التربية، المحرر) مجلة  
ابحاث ميسان، صفحة 282.
20. *الدولية*، صفحة 13.
21. عطية قابل نصر. (بلا تاريخ). *غاية المريد في علم التجويد* (المجلد 7). القاهرة .
22. محمد بن مكرم ابن منظور. (1993). *كتاب لسان العرب* (المجلد 3). بيروت : دار صادر .
23. مختار. (1998). *علم الدلالة*. مصر.
24. ميثاق الخفاجي. (2006). *النقد اللغوي والنحوي والصرفي في شروح درة الغواص*. (كلية التربية للبنات، المحرر) النجف، العراق : جامعة الكوفة.
25. هيام عليوي. (كانون الاول، 202). *ظاهرة التضاد في معجم اللغة دراسة في التغير الدلالي*. (كلية التربية، المحرر) مجلة  
ابحاث ميسان، صفحة 282.